تقدير موقف
195
نوفمبر 2021

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

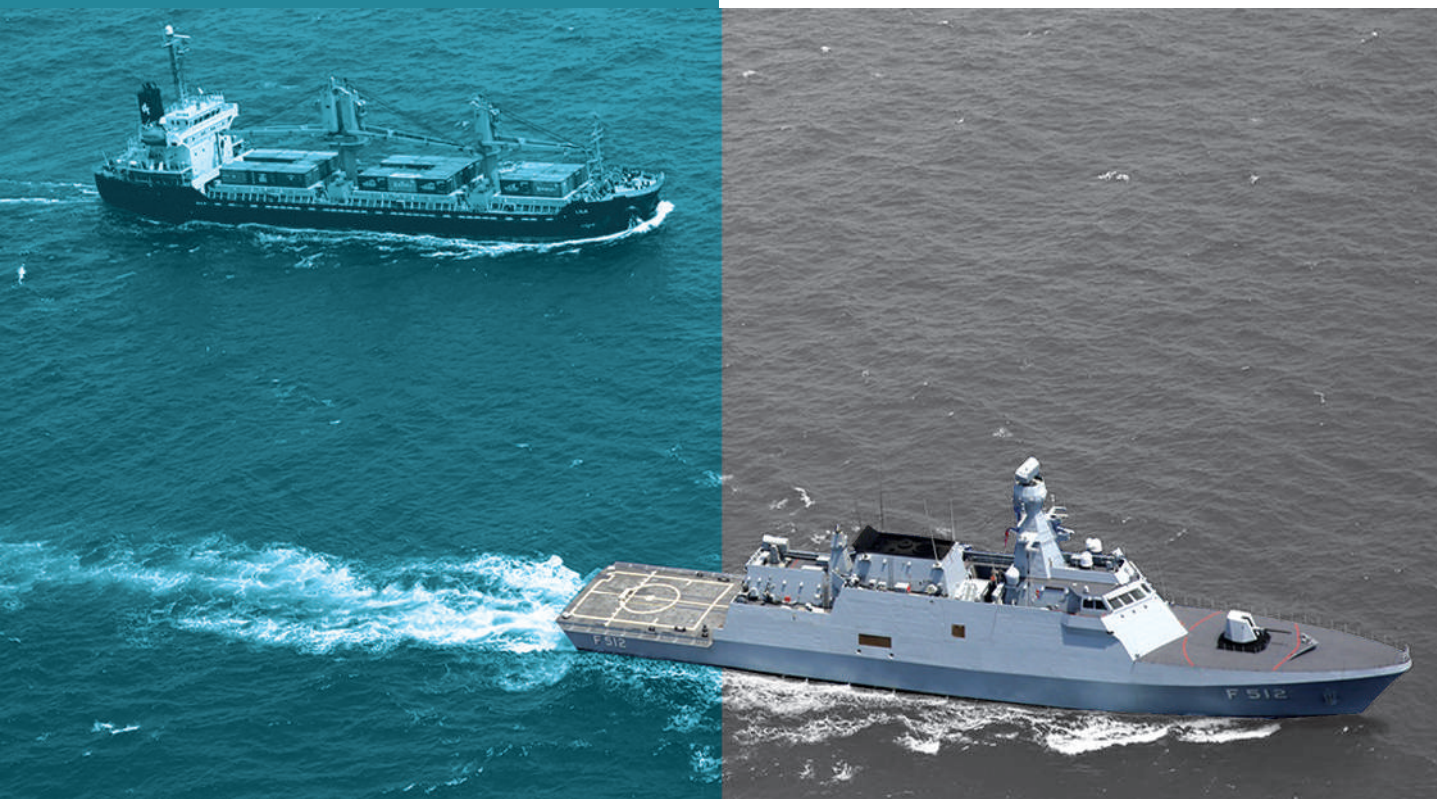

التنافس الدولي والإقليمي للتمركز الأمني والاقتصادي في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي

جمال الدين علي محمد

مقدمة:

تشهدُ منطقة البحر الأحمر منذ عقود ليست بالقليلة سباقاً محموماً بين القوى الدولية والإقليمية من أجل التمركز العسكري، ومحاولات السيطرة على سواحل وموانئ ومضائق ومداخل تلك المنطقة، بوصفها من أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم من جهة، وكونها أحد الأقاليم الفرعية لمنطقة الشرق الأوسط التي تمثل قوس عدم الاستقرار الدولي.

ماعدا إرتيريا وإسرائيل، فإن معظم الدول المطلة على شواطئ البحر الأحمر هي من الدول العربية (مصر،

لافتة موجودة في ميناء دوراليه في جيبوتي تشير إلى أن منشآت هذا الميناء هي هدية مقدمة من الصين إلى جيبوتي

تقدر حجم التجارة العالمية التي تمر عبر البحر الأحمر بـ 700 مليار دولار سنوياً, كما يُقدر عدد السفن العابرة سنوياً بأكثر من 20 ألف سفينة. هنالك أكثر من 2 مليار برميل من النفط يُنقل سنوياً عبر هذا الممر البحري. حيث تنقل أوروبا حوالي 60% من احتياجاتها للطاقة عبر هذا الممر, كما تنقل الولايات المتحدة عبر البحر الأحمر حوالي 25% من احتياجاتها النفطية

السودان، الأردن، الصومال، السعودية، اليمن، جيبوتي). وتبلغ نسبة مجموع سواحل الدول العربية 90% من إجمالي سواحل البحر الأحمر الذي يمتد طوله إلى ما يزيد عن 2000 كيلومتر, ويصل عرضه إلى 300 كيلومتر, وتبلغ مساحة سطحه حوالي 438 ألف كيلومتر مربع.

تقدر حجم التجارة العالمية التي تمر عبر البحر الأحمر بـ 700 مليار دولار سنوياً, كما يُقدر عدد السفن العابرة سنوياً بأكثر من 20 ألف سفينة. هنالك أكثر من 2 مليار برميل من النفط يُنقل سنوياً عبر هذا الممر البحري. حيث تنقل أوروبا حوالي 60% من احتياجاتها للطاقة عبر هذا الممر, كما تنقل الولايات المتحدة عبر البحر الأحمر حوالي 25% من احتياجاتها النفطية[1].

محاولات السيطرة والتمركز الأمني الدولي في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي

في عام 1973 أغلقت القوات المصرية مضيق باب المندب أمام السفن الإسرائيلية, وعُطل العمل في ميناء إيلات الإسرائيلي كورقة ضغط في مفاوضات وقف إطلاق النار وفض الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973. وبعد تلك الحرب التفت العالم إلى المخاطر التي تواجه الملاحة في هذه المنطقة, وسارعت القوى العالمية والإقليمية إلى إيجاد موطئ قدم لها هناك. وبدأ التسابق المحموم حتى صارت هنالك الآن أكثر من 19 قاعدة عسكرية أجنبية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر, تديرها أكثر من 16 دولة[2].

تعد فرنسا الدولة الأولى التي تقيم قاعدة عسكرية في جيبوتي منذ عام 1977, وهو العام الذي استقلت فيه جيبوتي عن فرنسا, بمرور السنوات أصبحت فرنسا تمتلك ثلاث قواعد عسكرية الآن في دولة جيبوتي, قاعدة بحرية ومطارين عسكريين. وكانت هذه القواعد هي الداعم الرئيس للعمليات

[1] أحمد أبو دقة، البحر الأحمر وخطر تمركز القوى الكبرى، مجلة البيان، العدد 383, 10 آذار/ مارس 2019, ص 1383.

[2] 16 دولة تمتلك قواعد في البحر الأحمر, رصد عسكري, موقع سبوتنيك, 16 حزيران/يونيو 2020، المعلومات متاحة على الرابط: https://sptnkne.ws/CG5V

مراسيم تخرج جنود صوماليين من قاعدة التدريب العسكري التركية في الصومال في 2019

الفرنسية في منطقة غرب أفريقيا، لمحاربة الحركات الجهادية في غرب أفريقيا (عمليات برخان)، وهي العمليات التي علقتها فرنسا في الوقت الحاضر. تعد جيبوتي الدولة الأكثر استضافة للقواعد العسكرية الدولية، حيث تستضيف في الوقت الحاضر أكثر من 9 قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها.

من جانبها كثفت الولايات المتحدة الأمريكية وجودها في المنطقة بدعوة مكافحة القرصنة ومحاربة الحركات الجهادية التي بدأت في توسيع نشاطها في أفريقيا، بعد حادثة استهداف تنظيم القاعدة الارهابي لسفارتي أمريكا في كل من نيروبي في كينيا ودار السلام في تنزانيا في العام 1998، وحادثة استهداف المدمرة "كول" بمقربة من السواحل اليمنية في العام 2000, بالإضافة إلى نشاط القراصنة وتهديدهم للملاحة الدولية قبالة السواحل الصومالية منذ عام 2008. وذكرت صحيفة واشنطن بوست الأميركية يوم 3 أيار/ مايو 2013 أن عدد السفن المختطفة من قبل القراصنة في عام 2009 وحده كان 46 سفينة, وبلغ العدد 47 في العام 2010, وانخفض العدد إلى 25 في العام 2011, أما عام 2012 فقد شهد 75 عملية قرصنة فاشلة في الساحل الصومالي وخليج عدن, بينما بلغ مجموع عمليات القرصنة (الناجحة والفاشلة) عام 2011 وحده 237 عملية[3].

أما روسيا الإتحادية فقد نشطت في المنطقة منذ مجيء فلاديمير بوتن للحكم في روسيا قبل عقدين من الزمن، حيث سعت روسيا إلى العودة إلى الشرق الأوسط وإيجاد موطئ قدم لها في أكثر المناطق حساسية وأهمية، ضمن إطار إستراتيجيتها للعودة كدولة محورية في السباق الدولي للتسلح والتمركز والقوة, وبخاصة أن الاتحاد

[3] وثائق وأحداث، أبرز حوادث القرصنة في الصومال، مركز الجزيرة للدراسات، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.

السوفيتي (السابق) كان يمتلك علاقات سياسية وعسكرية في منطقة القرن الإفريقي، ويمتلك قواعد عسكرية في كل من الصومال وجنوب اليمن على وجه الخصوص، فضلاً عن قاعدة عسكرية في ميناء بربرة، الميناء الرئيسي في إقليم "أرض الصومال"، الذى أعلن انفصاله عن الصومال، دون أن يحظى باعتراف دولي. وقد أُغلقت هذه القاعدة في العام 1977 أبان الحرب الإثيوبية الصومالية، عندما بدل الاتحاد السوفيتي موقفه من إثيوبيا، وهو ما أسفر عن طرد العسكريين الروس من إقليم "أرض الصومال". ثم نتج عن سقوط الاتحاد السوفيتي تقليص الوجود العسكري في المنطقة وإغلاق القاعدة السوفييتية في عدن في العام 1994.

وبعد نجاح روسيا في التدخل العسكري في سوريا، وبناء أكبر قاعدة بحرية لها في طرطوس على البحر الأبيض المتوسط، سعت موسكو إلى إيجاد مساحات أخرى من أجل إنشاء قواعد عسكرية لها على سواحل البحر الأحمر، خاصة في السودان وأريتريا وأرض الصومال، لتستفيد من الوجود العسكري الروسي المشارك منذ 2008 في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة والإرهاب في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

سعت روسيا مثل باقي الدول الأخرى إلى تأسيس قاعدة عسكرية في جيبوتي، بحسب ما نشرته الجريدة الروسية "كومرسنت". وسبق أن عبرت روسيا في 2012 عن اهتمامها بإقامة وجود عسكري لها في جيبوتي, لا سيما من أجل دعم الخدمات اللوجستية لطيرانها في تلك المنطقة. وقد حصلت مفاوضات بين عامي 2012 و2013 حول هذا الموضوع, ودارت نقاشات جدية حول حجم المساحة التي ستخصص للقاعدة الروسية في جيبوتي. ولكن تطورات القضية الأوكرانية في العام 2014 أجلت هذا الموضوع.

بعد نجاح روسيا في منع سقوط نظام بشار الأسد، زار الرئيس السوداني السابق عمر البشير روسيا في 2018, كان البشير يعاني وقتها من ضغوط داخلية وخارجية من الولايات المتحدة والغرب, حيث كان مطلوباً من قبل المحكمة الجنائية الدولية بتهم في قضايا إقليم دارفور, وكان السودان وقتها مصنفاً ضمن الدول الراعية للإرهاب وفقاً للولايات المتحدة. كان البشير يرى في روسيا ملاذاً أمناً ضد أي ثورة شعبية أو تدخل خارجي. وتعد الاتفاقية التي وقعها البشير مع روسيا في العام 2018 بسوتشي أهم إنجاز عسكري روسي في منطقة البحر الأحمر، برغم تردد حكومة الفترة الانتقالية الحالية في السودان بعد الإطاحة بنظام البشير من المضي في تنفيذ تلك الاتفاقية، خشية من غضب الولايات المتحدة.

كشفت صحيفة "بيلد" الألمانية قبل أشهر عن وثيقة مسربة من وزارة الخارجية الألمانية، تفيد بأن روسيا وقعت اتفاقيات تعاون عسكري مع 21 دولة في أفريقيا منذ عام 2015، كما بدأت روسيا في إنشاء قاعدة عسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى، رغم أن روسيا لم تفصح بشكل كامل عن وجودها العسكري في أفريقيا.

هذه التطورات جعلت الحاجة للتمركز العسكري في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي ضرورة ملحة للقوى الدولية، للمحافظة على مصالحها في تلك المنطقة. فأتجه الاتحاد الأوربي في عام 2008 إلى إنشاء قوة بحرية لحماية العمليات الإنسانية لبرنامج الغذاء العالمي في الصومال وكذلك لتأمين السفن التجارية. فبالإضافة إلى الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل وإيران، هناك الآن وجود عسكري في تلك المنطقة لكل من إيطاليا وألمانيا وبريطانيا وإسبانيا وكوريا الجنوبية واليابان والهند والصين وروسيا وتركيا.

ويُعد الوجود العسكري الروسي والصيني في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي أكثر ما أثار قلق الولايات المتحدة والغرب، فالصين أنشأت أول قاعدة عسكرية لها في عام 2008 للمشاركة في الجهود الدولية لمحاربة القرصنة, ولحماية مصالحها التجارية في أفريقيا التي تفوق 200 مليار دولار سنويا. خلال الفترة من 2008-2018 أرسلت الصين لتلك المنطقة بحدود 26 ألف جندي للمشاركة في العديد من العمليات.

سعت إسرائيل بعد حرب 1973 إلى بناء قاعدة عسكرية على البحر الأحمر من أجل البقاء كعنصر مهم في المنطقة, ومراقبة الدول العربية, خاصة السعودية ومصر, ولعدم السماح بتكرار تجربة خنقها بحرياً مرةً أُخرى كما حصل في حرب 1973. وقد وجدت تل أبيب ضالتها في جزر أرخبيل "دهلك" الأريتيرية القريبة من الشواطئ العربية تحديداً. فجزر هذا الأرخبيل الثلاث "ديسي" و«دهوم" و«شومي" تتمتع بموقعاً استراتيجياً قريباً من مضيق باب المندب وخطوط الملاحة الرئيسية في البحر الأحمر. وقد أسست إسرائيل في هذه الجزر أكبر قاعدة عسكرية بحرية لها خارج حدودها الجغرافية بموجب اتفاقية بين الطرفين عام 199. تحتوي تلك القاعدة الإسرائيلية على مراسي سفن ومطار بالإضافة إلى واحد من أكبر مراكز التجسس المتقدمة في القرن الأفريقي.

استطاعت إسرائيل عبر وجودها في تلك المنطقة أن تراقب وتتعقب تهريب السلاح من إيران إلى حزب الله اللبناني وإلى حركة حماس, وهي العمليات التي تصاعدت بعد صعود الاسلاميين للحكم في السودان في 1989. ومن المعتقد أن إسرائيل نفذت تحت هذه الذريعة هجمات جوية بطائرات بدون طيار ضد مجموعة من الأهداف في داخل الأراضي السودانية عدة مرات, وفي الحدود الشرقية للسودان القريبة من البحر الأحمر, وفي داخل العاصمة الخرطوم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2012. فحينها دمرت إسرائيل أجزاء واسعة من مصنع اليرموك للصناعات الدفاعية جنوبي العاصمة. لم تعترف إسرائيل بمسؤوليتها عن تلك الهجمات، ولكن يعتقد بأن تلك الطائرات الإسرائيلية انطلقت من "قاعدة دهلك" في البحر الأحمر[4].

خرجت إرتيريا من حربها ضد أثيوبيا في عام 2000 وهي أكثر فقراً وإنهاكاً، وفي زيارةٍ قام بها الرئيس الأريتيري "أسياسي أفورقي" إلى طهران في عام 2006, تمكنت أريتيريا من الحصول على أموال ومساعدات اقتصادية ونفط خام من إيران. وفي المقابل منحت إرتيريا إيران حق ترميم مصفاة نفط بالقرب من ميناء عصب على البحر الأحمر, وقد سهّل ذلك لاحقاً على إيران إقامة قاعدة عسكرية بحرية بالقرب من تلك المنطقة. وكان هذا أول وجود عسكري إيراني في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر, حيث تسعى إيران إلى أن تروج فيها لفكرها الشيعي ذو الصبغة الإيرانية من أجل محاصرة غريمتها(دينياً) المملكة العربية السعودية ذات التوجه السني. فإيران تسعى لمحاصرة السعودية بما بات يعرف بالهلال الشيعي في كل من العراق واليمن ولبنان وسوريا والبحرين وشرق السعودية. وقد استطاعت إرتيريا بهذه الخطوة أن تجمع بين إسرائيل وإيران على أراضيها, ولكن النفوذ الايراني ووُجه بضغوط كبيرة من السعودية على أريتريا التي تعاني أصلاً مما يشبه العزلة الدولية.

تركيا مثلها مثل باقي القوى الدولية والإقليمية, أيضاً تحاول التمركز في هذه المنطقة, في زيارة تاريخية قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى السودان خلال الفترة من 24- 26 كانون الأول/ ديسمبر 2017، اتفق البلدان على أن تستثمر تركيا في جزيرة "سواكن" التي تضم منطقة أثرية تاريخية تعود للحقبة العثمانية، لتقوم تركيا بإدارتها وتطويرها.

وشملت زيارة الرئيس التركي إلى السودان مدينة بورتسودان، التي تضم الميناء الرئيسي على البحر الأحمر وعاصمة ولاية البحر الأحمر، ومنطقة سواكن التاريخية، وهي تاريخياً أول ميناء بحري على شواطئ البحر الأحمر في إفريقيا، وأكبر ميناء تجاري، وكان معبراً للحجاج من إفريقيا إلى مكة المكرمة في عهد الدولة العثمانية. وعن هذا الاتفاق قال وزير خارجية السودان وقتها إبراهيم غندور إن أردوغان طلب من الرئيس السوداني السابق عمر البشير عند زيارته جزيرة "سواكن"، أن تسمح السودان لتركيا بأن تستثمر في تلك الجزيرة، وأوضح

[4] ليال بشارة، هل قامت إسرائيل بضرب مجمع اليرموك السوداني للصناعات العسكرية، موقع إذاعة مونتي كارلو الدولية، 2012/10/25.

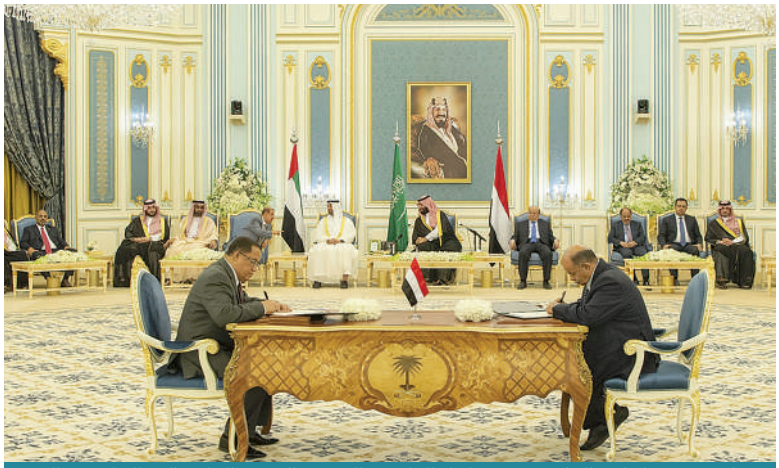

مراسيم توقيع اتفاقية الرياض في 2019 لحل النزاع بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي لجنوب اليمن، بحضور ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وولي عهد الامارات محمد بن زايد

غندور أن البشير وافق؛ لتكون جزيرة "سواكن" منطقة سياحية تعاد لسيرتها الأولى لينطلق منها الحجاج، وتكون محطة للسياحة والعبادة ضمن شراكة استثمارية بين البلدين.

"سواكن" هي منطقة موغلة في القدم شهدت عصور البطالسة واليونانيين والمصريين والعثمانيين حيث عبروها إلى بلاد "البنط" (الصومال الحالية). تقع جزيرة "سواكن"، على الساحل الغربي للبحر الأحمر في شرق السودان، وتبعد عن الخرطوم بنحو 560 كيلومتراً، وتبعد 70 كيلومتراً عن مدينة بورتسودان، ميناء السودان الرئيس حالياً. وتبلغ مساحة جزيرة "سواكن" 20 كيلومتراً مربعاً، وفيها منشآت وأراضي حكومية وأهلية.

إلا أن هنالك مخاوف دولية صاحبت الإعلان عن هذا الاتفاق التركي-السوداني للاستثمار في جزيرة "سواكن"، خاصة من جانب المملكة العربية السعودية ومصر، اللتان اعتبرتا الوجود التركي في هذه المنطقة تهديد لهما، برغم التطمينات التي قدمها السودان بأن المشروع هو مشروع سياحي اقتصادي بحت، وليس فيه أي بعد أمني.

تركيا تشعر بأهمية التواجد في هذه المنطقة والتمركز فيها، ولأسباب مختلفة تعمل على تعزيز النفوذ التركي في سواحل البحر الأحمر، خاصة وأن تركيا تسعى إلى زيادة نشاطها الاقتصادي والتجاري في إفريقيا، وبناء الشراكات الأمنية مع دول مثل الصومال واثيوبيا. فقد تم في 30 أيلول/ سبتمبر 2017 افتتاح أكبر مركز عسكري تركي لتدريب الجيش الصومالي بالعاصمة مقديشو، ليساعد القوات الحكومية الصومالية على الدفاع عن نفسها ضد هجمات الحركات المسلحة المتطرفة، وتوفير المناخ الملائم لتنمية البلاد.

وقد زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مقديشو في كانون الثاني/ يناير

تركيا تشعر بأهمية التواجد في هذه المنطقة والتمركز فيها، ولأسباب مختلفة تعمل على تعزيز النفوذ التركي في سواحل البحر الأحمر، خاصة وأن تركيا تسعى إلى زيادة نشاطها الاقتصادي والتجاري في إفريقيا، وبناء الشراكات الأمنية مع دول مثل الصومال واثيوبيا.

من العام 2015, ضمن زيارة شملت أثيوبيا وجيبوتي أيضاً, وهى الزيارة الثانية له للصومال بعد زيارة أولى قام بها في عام 2013 عندما كان رئيسا للوزراء، وقتها كان أردوغان أول رئيس من خارج القارة الإفريقية يزور الصومال منذ عشرين عاما، وقد ذكرت وكالة فرانس برس آنذاك بأن وزير الخارجية التركي حينها صرح "إن تركيا لم تنتظر حتى يتحقق الاستقرار في الصومال كي تبدأ الاستثمار، بل استثمرت كي يتحقق الاستقرار".

من جهة أخرى زار رئيس الوزراء الإثيوبي أبى أحمد تركيا في أواخر آب/ أغسطس 2021، وقع خلالها مع الجانب التركي على أربع اتفاقيات، في المجالات العسكرية وشؤون الموارد المائية. كل هذه الخطوات تظهر بوضوح النشاط التركي المتصاعد والمتسارع في المنطقة، من أجل بناء شراكات استراتيجية في المجالات الاقتصادية والأمنية، تضمن لتركيا مراقبة المنطقة والمحافظة على مصالحها هناك.

التنافس العربي في منطقة البحر الأحمر

تعد الإمارات العربية المتحدة الدولة العربية الأكثر نشاطاً في سواحل البحر الأحمر، منذ بداية نفوذها الناعم عبر إدارة عدد من الموانئ في كل من الصومال وجيبوتي وإرتيريا عبر شركة موانى دبي. إلا أن هذا النفوذ التجاري سرعان ما تحول إلى نفوذ عسكري وبناء قواعد عسكرية، بحجة مساعدة قوات التحالف العربي في حربها ضد الحوثيين في اليمن. فأنشأت الإمارات العديد من القواعد العسكرية على الجزر اليمنية التي سيطرت عليها وأهمها جزيرة "ميون -بريم-". ولعل هذه القاعدة العسكرية هي أخطر قواعد الإمارات في البحر الأحمر، فهذه الجزيرة التي قامت القوات الإماراتية بتهجير مواطنيها الأصليين، هي الآن تحتوي أكبر قاعدة للإمارات على مضيق باب المندب. حيث كشفت مجلة "جينز" المتخصصة بالأبحاث العسكرية في شباط/ فبراير 2017, بأن دولة الإمارات العربية المتحدة شرعت في بناء قاعدة عسكرية في جزيرة بريم, ونشرت المجلة صورة فضائية ليوم 14 كانون الثاني/ يناير 2017 تبين وجود بناء لمدرج جديد للطائرات على هذه الجزيرة المطلة على باب المندب بطول 3200م.

في أبريل/نيسان 2015, وقعت الإمارات مع إريتريا عقد ايجار في ميناء عصب لمدة ثلاثين عاماً, كجزءٍ من اتفاقية شراكة بينهما بغرض إقامة قاعدةٍ عسكرية للإمارات, تضمّ مدرجاً يمتد على طول 3500 متر قادراً على استقبال طائرات نقلٍ ضخمة، من بينها طائرات "بوينغ سي-17 غلوب ماستر 3" العاملة في سلاح الجو الإماراتي. وفي كانون الأول/ ديسمبر2016 نشر موقع مركز ستراتفور للدراسات الاستراتيجية والأمنية (أمريكي) تقريراً، يفيد بأن الإمارات تقوم بتطوير تلك القاعدة العسكرية لتضيف لها قابلية استقبال طائرات حربية حديثة، ونشر موقع ستراتفور صوراً بالأقمار الصناعية تؤكد ذلك التطوير.

تعد الإمارات العربية المتحدة الدولة العربية الأكثر نشاطاً في سواحل البحر الأحمر, منذ بداية نفوذها الناعم عبر إدارة عدد من الموانئ في كل من الصومال وجيبوتي وإرتيريا عبر شركة موانى دبي. إلا أن هذا النفوذ التجاري سرعان ما تحول إلى نفوذ عسكري وبناء قواعد عسكرية, بحجة مساعدة قوات التحالف العربي في حربها ضد الحوثيين في اليمن.

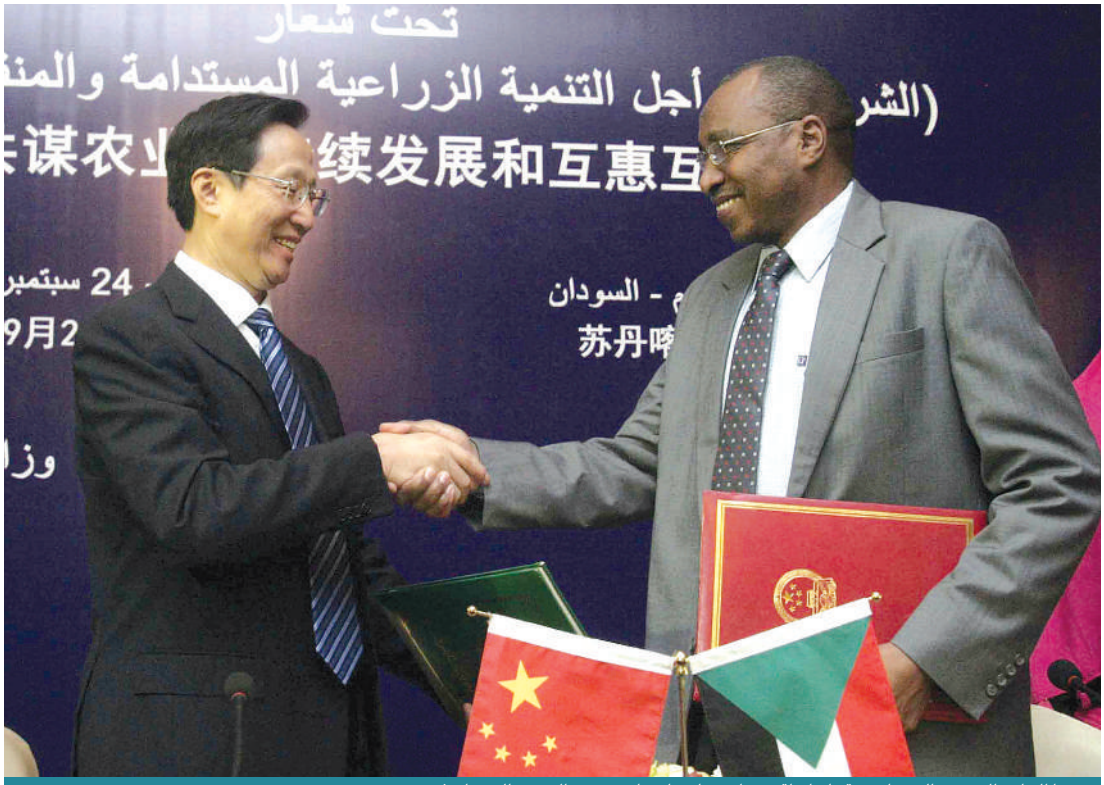

وزيرا الزراعة الصيني والسوداني يوقعان اتفاقية تعاون زراعي استراتيجي بين الصين والسودان في 2016

كما أن للإمارات محاولات لإقامة قواعد عسكرية في جيبوتي وأرض الصومال، ولكنها تواجه الكثير من التعقيدات السياسية والأزمات الدبلوماسية. وتأتي خطوات الإمارات هذه ضمن سياق التنافس الإقليمي والدولي على هذه المنطقة، فهذه الخطوات تهدف إلى إسناد القوات الإماراتية المشاركة في حرب اليمن، والحفاظ على تأمين المدن اليمنية الجنوبية التي سيطرت عليها القوات الإماراتية، وضمان مشاركة الإمارات جنباً إلى جنب مع القوات البحرية الحليفة الأمريكية والمصرية في تأمين سواحل اليمن حتى مضيق باب المندب، وتعزيز دور البحرية الإماراتية في المشاركة في حماية المضيق الآن وفي السنوات القادمة، ضمن خطة الإمارات لتوسيع انتشارها العسكري في مضيق هرمز وساحل اليمن ومضيق باب المندب حتى سواحل القرن الأفريقي[5].

في خطوة أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية المصرية، صادَّق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في 24 حزيران/ يونيو 2017 على اتفاقية إعادة ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية, التي وقَّع عليها البلدان في نيسان/ أبريل 2016، والتي تضمنت نقل السيادة على جزيرتي "تيران" و«صنافير" بالبحر الأحمر من مصر إلى المملكة العربية السعودية. "تيران" و«صنافير" جزيرتان تقعان شمال البحر الأحمر قرب خليج العقبة، وتمثل الجزيرتان أهمية استراتيجية، لكونهما تتحكمان في حركة الملاحة بخليج العقبة، وهما جزء من المنطقة (ج) المحددة في معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. وتعتزم السعودية إطلاق مشاريع سياحية بالجزيرتين تتضمن بشكل خاص أنشطة بحرية منها الغوص. هذه الجزيرتان أيضاً ضمن المشروع

[5] خالد الحامدي، اليمن: الإمارات تبني قاعدة عسكرية في جزيرة ميون، صحيفة "القدس العربي"، 2021/5/25.

الاستثماري السياحي الكبير "نيوم"، الذي أعلنت عنه المملكة العربية السعودية في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2017, والذي سيقام على أراضٍ من السعودية والأردن ومصر باستثمارات إجمالية تقدر بـ500 مليار دولار. وهو مشروع أطلقه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان نهاية تموز/ يوليو 2017 كوجهة سياحية عالمية ضمن "رؤية المملكة 2030". ويتضمن إقامة منتجعات سياحية على أكثر من 50 جزيرة طبيعية بين مدينتي أملج والوجه, والممتدة على ساحل يتجاوز طوله 200 كيلومتر في البحر الأحمر. وبهذه المشروعات الاقتصادية العملاقة تحاول هذه الدول العربية الثلاث التمركز في المنطقة وبناء شراكات مع القوى العالمية من أجل الحفاظ على مصالحها. وقد بدأت السعودية ومصر على وجه الخصوص الشعور بالقلق والخطر منذ أن تحولت المنطقة مركزاً للقواعد العسكرية، وبدأتا التفكير في كيفية إبعاد خطر التصارع الدولي بالقرب من حدودهما والحفاظ على نفوذهما السياسي والأمني والاقتصادي في تلك المنطقة. وكل من الدولتين يمتلكان قواعد بحرية في منطقة البحر الأحمر تعمل على تطويرها.

صراع السيطرة الاقتصادية على سواحل وموانئ البحر الأحمر

يشهد العالم في كثير من المناطق صراعاً دوليا حول السيطرة على إدارة الموانئ البحرية، لاسيما موانئ البحر الأحمر، التي تكمن أهميتها في وقوعها في أهم الممرات المائية في العالم من الناحية الاقتصادية والأمنية. لذلك ضاعفت الموانئ البحرية الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، لتحتل مرتبة متقدمة بالنسبة لسياسات القوى الإقليمية والدولية التي تهدف للعب دور في هذه المنطقة، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا والإمارات وتركيا ودول الاتحاد الأوربي. ومع تنامي المصالح الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية لتلك القوى تتعزز أهدافها على المدى القصير والطويل في استغلال موانئ المنطقة اقتصاديا وتجاريّاً لتحفيز اقتصاداتها، وصولاً إلى الحصول على عقود امتياز لإدارة هذه الموانئ الاستراتيجية تدوم لسنوات طويلة.

تعد الصين المسيطر الرئيس على معظم موانئ المنطقة خلال السنوات الأخيرة، في إطار الدور المحوري الذي تقوم به في تطوير وتنمية تلك الموانئ كجزء من إتمام مبادرة الحزام والطريق البحري التي تُعد منطقة البحر الأحمر جزءاً رئيساً منها، إذ مولت الصين العديد من المشروعات الخاصة بالبنية التحتية والتطوير في المنطقة مثل خط السكك الحديدية الذي يربط بين إثيوبيا وميناء جيبوتي بطول 750 كيلومتر وبقيمة 4 مليارات دولار[6].

روسيا من جانبها تخطط لتوسيع نطاق قوتها البحرية في البحر الأحمر، بإنشاء قاعدة بحرية في ميناء بورتسودان في السودان، وتسعى روسيا بهذه الخطوة إلى التمركز بالقرب من مسرح العمليات في ليبيا وشرق المتوسط، كما تهدف روسيا تعزيز علاقاتها التجارية مع السودان ودول المنطقة، وحماية استثماراتها، وإعادة تأكيد نفسها كقوة بحرية دولية في البحر الأحمر.

كما تشهد المنطقة سباقا محموما من قبل الدول العظمى من أجل التمركز الأمني، حيث يشهد القرن الأفريقي حالة من سباق القوة فيما يتعلق بالموانئ البحرية، في حين تواصل جيبوتي مساعيها لكسب المزيد من الثقل الإقليمي كمركز رئيس للتجارة والأمن. ولم تواجه جيبوتي خلال السنوات الأخيرة سوى منافسة إقليمية ضئيلة في ظل انغلاق إريتريا على العالم الخارجي بفعل العقوبات الدولية، ومعاناة الصومال الأمنية بفعل تهديدات حركة الشباب المجاهدين وعمليات القرصنة التي تتعرض لها سواحلها. إلا أن ثمة حالة من التنافس الجديد على الموانئ الاستراتيجية تظهر بشكل جلي في ضوء الاهتمام المتزايد من القوى العالمية بالمنطقة، وهو الأمر الذي يضع المنطقة أمام مسار آخر محتمل من التفاعلات في المستقبل في ضوء احتدام التنافس

[6] أحمد عسكر، التنافس الصيني الأمريكي في جيبوتي: الملامح والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات، 15/ 2021/9, ص 3.

جنود صينيين ضمن قوات حفظ السلام في جنوب السودان

بين موانئ منطقة القرن الأفريقي لتعظيم المكاسب الاقتصادية بالتوازي مع تراجع القيمة الاقتصادية لميناء عدن وكل الموانئ اليمنية. إلا أن الموانئ في شمال البحر الأحمر تظل أقل تأثيراً من جنوبه.

ومع أن البعض قد ينظُر إلى هذا التنافس باعتباره عاملًا سلبياً يؤثر على أمن واستقرار القرن الأفريقي، خاصة في حال استخدام الموانئ البحرية لأهداف عسكرية، إلا أنه في نفس الوقت قد يمثل حالة إيجابية بإتاحته لدول القرن الأفريقي الاستفادة من الاهتمام الدولي المتجدد بالمنطقة خاصة على الصعيد الاقتصادي المتمثل في زيادة الاستثمارات وتعزيز نشاط التجارة.

ومن الناحية الاستراتيجية فمن شأن وجود القواعد العسكرية أن يُضفي نوعاً من الاستقرار الأمني بالنسبة للدول المضيفة مثل جيبوتي، كما يقدم صورة إيجابية لزعماء المنطقة بشأن علاقاتهم مع القوى الدولية وأقوى الجيوش في العالم. وهناك بعض الدول مثل إريتريا التي يمكنها استغلال الاهتمام الدولي بموانئها في تحقيق الانفتاح على المجتمع الدولي، وتعزيز حضورها إقليمياً ودولياً بعد سنوات من العقوبات الدولية. كما يستطيع إقليم أرض الصومال أن يستغل تلك الفرصة في توسيع دائرة علاقاته الدولية سعياً إلى نزع الاعتراف به من المجتمع الدولي.

ثمة علاقة طردية بين ازدياد الاهتمام العالمي بمنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي من الناحية الاقتصادية وكونها منطقة تزدحم فيها الأهداف السياسية والأمنية. ويظل استقرار أمن المنطقة النسبي مرهوناً بعدم تطور التنافس

ثمة علاقة طردية بين ازدياد الاهتمام العالمي بمنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي من الناحية الاقتصادية وكونها منطقة تزدحم فيها الأهداف السياسية والأمنية. ويظل استقرار أمن المنطقة النسبي مرهوناً بعدم تطور التنافس الدولي والإقليمي فيها إلى صراعات أو صدامات بين القوى الفاعلة، مما يدفع نحو مزيد من العسكرة للمنطقة.

الدولي والإقليمي فيها إلى صراعات أو صدامات بين القوى الفاعلة، مما يدفع نحو مزيد من العسكرة للمنطقة.

التنافس الأمريكي-الصيني في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي

تظل منطقة القرن الأفريقي وفي القلب منها جيبوتي مساحةً للتنافس بين القوى المتنافسة عسكريا واقتصاديا، إذ تمتلك جميع الأطراف العديد من أدوات التأثير التي تعزز نفوذهما هناك، ولكن الصراع يكون أكثر وضوحا في التنافس الأمريكي الصيني. فواشنطن تقف عاجزة عن احتواء النفوذ الاقتصادي الصيني، الذي منح الصين تأثيراً واسع النطاق في معظم بلدان المنطقة. أن النفوذ الاقتصادي الصيني القوي في افريقيا من شأنه تعزيز وجود القوات البحرية الصينية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وهو الأمر الذي قد يدفع واشنطن نحو إعادة تشكيل سياستها في هذه المنطقة بما يعزز نفوذها في مواجهة الصعود الصيني القوي، وهو ما يعني تصاعد التنافس بين الطرفين في جيبوتي لتأكيد الهيمنة على المنطقة. وبرغم احتضان جيبوتي للقاعدتين العسكريتين الوحيدتين لواشنطن وبكين في أفريقيا، وما يمكن أن يترتب عليه من اندلاع صدام محتمل في ضوء احتدام التنافس بينهما على النفوذ، مما قد يؤثر على استقرارها واستقرار القرن الأفريقي في حال اندلاع بعض الاضطرابات أو الصراعات. وإن عسكرة المنطقة وتزايد الحضور العسكري للقوتين الأمريكية والصينية في البحر الأحمر قد يمثل سلاحاً ذا حدين بالنسبة للدول المضيفة، فهو من ناحية يشكل ضغطاً على المنطقة التي تمثل خاصرةً مهمة للأمن القومي الإفريقي والعربي، ومن ناحية أخرى يصد أي تحركات إيرانية في البحر الأحمر عبر وكيلها الإقليمي "جماعة الحوثي" في اليمن. ومن جهة ثانية قد يدفع تصاعد النفوذ الاقتصادي لبكين نحو تقليص التحركات الخليجية في بلدان المنطقة نتيجة ضخ المزيد من الاستثمارات الصينية هناك.

تبرز عدد من السيناريوهات المحتملة حول مستقبل النفوذ الأمريكي والصيني في جيبوتي:

السيناريو الأول: التفوق الصيني واحتواء النفوذ الأمريكي في جيبوتي. وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً في المديين القصير والمتوسط؛ وذلك بسبب ضخامة الاستثمارات الصينية في جيبوتي، ونجاح بكين في احتواء النخبة الحاكمة في البلاد، وترحيب البعض في الداخل الجيبوتي بالوجود الصيني على حساب النفوذ الأمريكي، بالإضافة إلى التراجع النسبي للولايات المتحدة في المنطقة خلال الفترة الأخيرة، وعدم قدرتها على مجاراة الصعود الصيني الاقتصادي في المنطقة، وخاصة في ظل قدرة الصين على ربط معظم اقتصادات دول القرن الأفريقي بها من خلال ضخ الاستثمارات والقروض الصينية فيها.

ويتحقق هذا السيناريو في حالة استمرار التراجع الأمريكي في المنطقة بعد

النفوذ الاقتصادي الصيني القوي في افريقيا من شأنه تعزيز وجود القوات البحرية الصينية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وهو الأمر الذي قد يدفع واشنطن نحو إعادة تشكيل سياستها في هذه المنطقة بما يعزز نفوذها في مواجهة الصعود الصيني القوي.

انسحابها من أفغانستان والانسحاب المحتمل من العراق، وقدرة الصين على تعزيز نفوذها في المنطقة وانخراطها من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات الصينية والقروض لبلدان المنطقة، وقيامها بالعديد من المشروعات الاستثمارية هناك، وترحيب دول القرن الأفريقي (لا سيما جيبوتي) بالحضور الصيني على حساب واشنطن. أن هذا التفوق الاقتصادي الصيني في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي بعامة، وفي جيبوتي بخاصة، والذي يعززه الحضور العسكري الصيني القوي، قد يدفع نحو تراجع الدور الأمريكي في هذه المنطقة المنطقة. في حين ينصب تركيز واشنطن في تعزيز نفوذها في جيبوتي في مجال مكافحة الإرهاب، في ضوء تصاعد نشاط التهديدات الأمنية في القرن الأفريقي.

وبينما يصعب تحقق هذا السيناريو في حالة التصدي الأمريكي للنفوذ الصيني المتنامي في جيبوتي والقرن الأفريقي وتعزيز مشروعاتها ومساعداتها لدول المنطقة، وتقديم واشنطن الدعم لعدد من القوى المناوئة للدور الصيني في المنطقة مثل الهند واليابان وتايوان، فضلاً عن مساومة واشنطن لبكين ببعض الملفات الشائكة في بعض المناطق الاستراتيجية لتخفيف حدة التنافس بينهما في القرن الأفريقي، وتصاعد أدوار القوى الدولية المناهضة للدور الصيني في المنطقة المخاوف من التمركز العسكري الدولي في المنطقة حيث تتبادل المخاوف مابين القوى العالمية التي تخشى سيطرة التيارات الإسلامية على المنطقة في كل من اليمن والصومال والسودان، وقوى إقليمية ترى في والجود العسكري تهديدا مباشرا لها ولي مصالحها.

ولكن التحدي الأكبر الذي يواجه الأمن في منطقة البحر الأحمر هو غياب قانون دولي متفق عليه بشأن ماهية الأمن البحري، حيث إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 لم تقدم تعريفاً للمفهوم الإقليمي أو الحق الدولي، ولكنها تحدثت عن المكافحة الدولية للإتجار بالبشر والقرصنة وتهريب المخدرات، الأمر الذي اتخذته القوى العالمية ذريعة للتمركز والتدخل في هذه المنطقة.

الخلاصة

ستبقى منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي مسرحاً للصراع الدولي والإقليمي، مع عدم الاستقرار السياسي والسيولة الأمنية التي تعيشها بعض دول المنطقة، مثل الصومال واليمن، أو لضعف الحكومات وقلة مواردها الاقتصادية مثل جيبوتي التي تحصل على مايقارب 200 مليون دولار سنويا من تأجير أراضيها للقواعد العسكرية. وبصرف النظر عن حجم الوجود الدولي في البحر الأحمر، فإن المسؤولية تقع على منظومة الاتحاد الإفريقي التي فشلت في حماية أمنها القومي في منطقة القرن الإفريقي، ولم تبذل جهوداً كافية لضمان إنهاء الحرب الأهلية في الصومال، ولإنعاش اقتصاديات الدول الفقيرة مثل إريتريا والسودان وجيبوتي، فتحولت هذه المنطقة الاستراتيجية من أهم المعابر التجارية الدولية إلى أكبر مهدد أمني، إذا ما اشتعل ستتغير الخريطة الجيوسياسية للمنطقة بأكملها.

بخصوص الكاتب

جمال الدين علي محمد

كاتب وصحفي من السودان, مختص بالشأن السوداني والأفريقي, عمل في عدد من الصحف السودانية والعربية والدولية, كذلك له خبرة عمل في بعض القنوات التلفزيونية السودانية والدولية ضمن برامج الحوارات السياسية والبرامج الوثائقية, فضلاً عن كونه محلل سياسي معتمد لدى بعض القنوات التلفزيونية.

حقوق النشر والتأليف

أنقرة - تركيا / أورسام 2021 © ORSAM

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصرياً لأورسام .ORSAM باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية, والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846, عبر الاقتباس الصحيح, لا يجوز استخدام محتوى هذا المنشور, أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM, الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور, ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام .ORSAM

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط

العنو ان : أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3

هاتف : 20 15 888 850 90+

فاكس : 48 39 439 312 90+

مصدر الصور المنشورة: **Anadolu Agency**